مفهوم تحرير سوق الصرف

- اختلفت الآراء حول تحرير سوق الصرف لاختلاف التفاسير التي أعطيت لهذا المفهوم.
- يرجع هذا الاختلاف لسبب رئيسي يتمثل في اعتقاد البعض بأن تحرير سوق الصرف يعني بالضرورة تحرير التجارة وتحرير تحرك رؤوس الأموال.
- هذا الاعتقاد ناتج عن وجود بعض القيود على الصرف الخاصة بالهدف الذي ستستعمل من أجله العملات الصعبة.

- تنقسم هذه القيود إلى القيود الخاصة بعمليات الحساب الجاري (Current Account Transaction) والقيود الخاصة بعمليات رؤوس الأموال (Capital Account Transactions).
- هنالك تقسيمات أخرى لهذه القيود مثل تقسيمها حسب هوية حامل العملة (مقيم أو غير مقيم)، وهو ما يعرف بالحرية الداخلية (Internal Convertibility).

II.1- حرية الصرف الداخلية:

* تعرف بأنها حرية المقيمين في اقتناء العملات أو الأصول المقومة بعملات أجنبية، وبالتالي حرية تحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية باستخدام سعر الصرف المعمول به.
* أن حرية الصرف الداخلية لا تعني السماح بالقيام بدفوعات خارجية أو امتلاك أصول وأرصدة بنكية في الخارج.

* هناك درجات متفاوتة في الحرية الداخلية للصرف:

- في بعض الحالات يمنع المقيمون من اقتناء الأصول والعملات الأجنبية ويسمح لغير المقيمين اقتناء هذه الأصول والعملات.
- في بعض الحالات يسمح للعموم باقتناء وامتلاك أصول وعملات أجنبية ولكن في نفس الوقت يمنع المصدرون من الاحتفاظ بعائداتهم من هذه العملات.

* الهدف الرئيسي من التحرير الداخلي:

- حث العموم على بيع أو تسليم امتلاكاتهم من الأصول والعملات الأجنبية إلى النظام البنكي.
- إدماج القطاع غير الرسميٍ وسوق الصرف الموازية أو السوداء ضمن القطاع الرسمي تفاديا لهروب رؤوس الأموال.
- القضاء على الاختلالات المترتبة عن الرقابة المفروضة على الصرف (تكلفة الصفقات Transaction Costs، تعدد سعر الصرف...).

II.2- حرية الصرف الخاصة بعمليات الحساب الجاري:

* تعني حرية بيع وشراء الصرف للقيام بدفوعات متعلقة بعمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات.
* هذه الحرية غير متسقة مع وجود قيود على التصدير والاستيراد كالحصص الاستيرادية وأذونات التصدير وغيرها .
* أن تحرير الصرف في هذا المجال يخول المستهلكين إشباع رغباتهم من السلع غير المتواجدة في الأسواق المحلية، وللمنتجين اقتناء عناصر انتاج حديثة ومتنوعة.

* تسمح حرية الصرف بتعريض المنتجين المحليين إلى المنافسة الخارجية، وتحثهم بالتالي على الانتاج بكفاءة وتحسين استعمال الموارد والحد من القوى الاحتكارية لبعض الصناعات المحلية.

II.3- حرية الصرف الخاصة بعمليات رؤوس الأموال:

* تعني حرية شراء وبيع العملات الأجنبية للقيام بعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محفظة الأوراق المالية وغيرها من العمليات التي يترتب عليها تحريك رؤوس الأموال بين الدول.
* حرية الصرف هذه تساعد على جذب المستثمرين الأجانب من خلال:

- تسهيل عمليات تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية وبالتالي،
- تشجيع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

تأثيرات تحرير سوق الصرف ومشاكلها

- فضلاً عن التأثيرات الإيجابية لتحرير سوق الصرف هنالك تأثيرات سلبية يمكن أن تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، منها:

* فتح الأبواب أمام الاستيراد قد يترتب عليه ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات.
* تحرير الأسواق يمكن أن ينتج عنه هروب لرؤوس الأموال كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا.

* تحرير الأسواق تعني تحركاً أكبر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وبالتالي احتمالات تعرض الاقتصاد إلى الصدمات الداخلية والخارجية.

* تحرير أسواق الصرف ممكن أن تتسبب في عدم استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعائدات الدولة من العملات الأجنبية.

* على هذا الأساس يصبح تنفيذ السياسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي أكثر صعوبة مما يستوجب من السلطات الاقتصادية تدخلاً سريعاً لإصلاح ما يحدث من اختلالات وهزات للاقتصاد.

التوقيت المناسب لتحرير سوق الصرف وشروط نجاحه:

- التوقيت المناسب يتوقف على انجاز بعض الإجراءات الأخرى لإصلاح الاقتصاد.
- يوجد بعض الشروط التي يجب توافرها لضمان نجاح عملية تحرير سوق الصرف.

- تتمثل هذه الشروط في:

* استعمال سياسة صرف سليمة.
* ضمان حجم كافي من الاحتياطيات الأجنبية.
* اتباع سياسات اقتصادية كلية ملائمة.
* توفر مناخ خالي من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية.

IV.1- سياسة صرف سليمة:

* يجب أن يكون سعر الصرف الحقيقي تنافسياً لتجنب التدهور في ميزان المدفوعات وهروب رؤوس الأموال.
* يعني هذا أن يكون سعر الصرف متسقاً مع توازن ميزان المدفوعات، وإلا ترتب عليه تضخم في العجز وبالتالي ضرر في الموازين الاقتصادية الداخلية.

* إذا تم تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته فسيكون من الصعب تحقيق توازن في الميزان التجاري.
* إذا تم تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته فستصبح الواردات مرتفعة الكلفة وستتدفق رؤوس الأموال بكثرة مما قد يسبب ارتفاعاً في معدلات التضخم وربما تدهوراً في ميزان المدفوعات.

IV.2- حجم كافي من احتياطيات العملات الأجنبية:

* حتى في حالة سعر صرف سليمة، تحتاج الدول التي تعتزم تحرير سوق الصرف إلى كميات كبيرة من العملات الأجنبية لمواجهة ما قد تتعرض له من صدمات غير متوقعة.
* الاحتياطات الأجنبية ضرورية للرفع من مصداقية برامج الإصلاح.
* في حال ضعف الاحتياطيات سيبدو الاقتصاد هشاً وعرضة للصدمات ويبعث احساساً بعدم الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين.
* إذا استمر هذا الشعور طويلاً قد يفشل برنامج تحرير سعر الصرف.

IV.3- استقرار الاقتصاد الكلي:

* أسهمت حالة عدم استقرار الاقتصاد الكلي في فشل الكثير من برامج تحرير التجارة والصرف.

IV.4- المناخ الاقتصادي العام:

* نجاح جانب من جوانب الإصلاح، بما فيها تحرير سوق الصرف، يقتضي جهوداً مكملة في جوانب أخرى.

* يقتضي أن يكون للمتعاملين الاقتصاديين القدرة والرغبة في الاستجابة للحوافز السعرية، أي أن يرفع المنتجون من العرض ويخفض المستهلكون من الطلب إثر ارتفاع في السعر. وإذا لم يتم هذا، فإن تحرير التجارة وتحرير سعر الصرف لن يحسن من كفاءة الانتاج والاستثمار.

* هنالك أهمية خاصة للإصلاحات التي تهدف إلى تحسين هيكل الإنتاج من خلال إجراءات تنظيمية مثل حقوق الملكية الفكرية وقوانين الإفلاس وغيرها.

IV.5- السرعة والتوقيت والتسلسل المناسب لتحرير الصرف:

* ما هو الوقت المناسب لتحرير الصرف؟
* هل ينبغي أن يكون تحرير الصرف تدريجياً أم دفعة واحدة؟
* هل أن تحرير الصرف الخاص بعمليات الحساب الجاري يجب أن يسبق تحرير الصرف الخاص بعمليات رأس المال؟
* إن الإجابة على هذه الأسئلة مهم جداً لأن نجاح برامج تحرير الصرف وتحرير التجارة يتوقف عليها .

* الوقت المناسب لتحرير الصرف يتوقف أساساً على إمكانية تحقيق الشروط المذكورة أعلاه، إذا توفرت هذه الشروط، تصبح حظوظ البرنامج في النجاح مرتفعة.
* يجب أن تكسب الحكومة ثقة وموافقة مختلف القطاعات الاقتصادية.
* أما سرعة تحرير الصرف فهي مرتبطة بتحقيق الشروط أعلاه الذي يتطلب وقتاً ليس بالقصير.

* على هذا الأساس فإن السرعة مبررة إذا كان تحقيق الشروط اللازمة ممكناً في وقت قصير، أما إذا لم يكن ذلك بالإمكان فالتدرج يمثل الخيار الأفضل.

* هنالك بعض الحالات التي تحتاج فيها الدول إلى وقت للتعامل مع الظروف الجديدة واستيعاب التغيرات الحاصلة.

* أما عن تسلسل عمليات تحرير الصرف، فالاعتبارات النظرية والتطبيقية تؤيد ضرورة تحرير قطاع الحساب الجاري قبل تحرير أسواق رأس المال.